

تركيا تستثنى الأويغور من اتفاقية «المطلوبين» مع الصين



وكرر الوزير التركي تأكيده على أن «تبادل المجرمين» اتفاقية روتينية موقعة مع الجميع، ولا تستهدف الأتراك الأويغور وأشار إلى أن المصادقة على الاتفاقية من عدمه يعود لتقدير البرلمان التركي.

ومنذ عام 1949، تسيطر بكين على إقليم تركستان الشرقية، وهو موطن أقلية الأويغور المسلمة، وتطلق عليه اسم «شينجيانغ»، أي «الحدود الجديدة».

وفي آب/ أغسطس 2018، أفادت لجنة حقوقية تابعة للأمم المتحدة بأن الصين تحتجز نحو مليون مسلم من الأويغور في معسكرات سرية. وتفيد إحصاءات رسمية بوجود 30 مليون مسلم في الصين، منهم 23 مليوناً من الأويغور، فيما تقدر تقارير غير رسمية عدد المسلمين بقرابة 100 مليون، أي نحو 9.5 بالمئة من السكان.



نفي وزير الخارجية التركي، مولد تشاوش أوغلو، أن توقيع اتفاقية «تبادل المطلوبين» بين بلاده والصين لها أي علاقة بالمسلمين الأويغور.

جاء ذلك في تصريحات صحفية للوزير التركي، في إطار تقييمه أداء وزارته خلال عام 2020.

وقال تشاوش أوغلو، إن تركيا والصين، وقعتا اتفاقية لـ«مبادلة المجرمين» عام 2017، لكن البرلمان التركي لم يصادق عليها حتى الآن.

ولفت إلى أن تركيا وقعت مع العديد من البلدان اتفاقيات «مبادلة المجرمين» أو «التعاون القضائي»، مشدداً على أن الاتفاقية لا تعني تسليم أنقرة المسلمين الأويغور لبكين.

وأشار تشاوش أوغلو، الذي شدد على أن الاتفاق يتعلق بإعادة المجرمين، إلى أن الصين أرسلت طلبات لإعادة الأويغور من تركيا، لكن أنقرة لم تتخذ أي خطوة بهذا الصدد.

وشدد تشاوش أوغلو

على ضرورة التمييز بين «الإرهابيين» و«الأبرياء» (في إشارة إلى المسلمين الأويغور المضطهدين من الصين).

وتابع: «لا ينبغي إساءة تفسير هذه الاتفاقية، ونحن نقول للجميع، وللصين وغيرها، إننا لا نقبل اضطهاد الأبرياء بحجة مكافحة الإرهاب»..



بدورها، تحدث دينا نورديباي، التي اعتقلت في 2017 و 2018، عن تجربتها في معسكرات الاعتقال لموقع «بازفيد نيوز». وقالت إنها كانت تشعر في ذلك المكان وكأنها في جحيم، «دمروا حياتي»، وأضافت نورديباي التي كانت تدير قبل احتجاجها شركة ملابس صغيرة في مصنع داخل معسكرات الاعتقال، أنها عملت في حجرة مغلقة من الخارج، وكانت تخطط الجيوب للزي المدرسي.

قال موقع إخباري أمريكي إن الصين بنت أكثر من 100 مصنع جديد في معسكرات الاعتقال بتركستان الشرقية (شينجيانغ) وأرغمت المحتجزين من أقليات مسلمة على العمل فيها. ونشر موقع «بازفيد نيوز» الأمريكي تقريرا مطولا، أمس، أورد فيه معلومات قال إنه استند فيها على تسجيلات حكومية ومقابلات ومناقشات من صور الأقمار الصناعية.

وحسب التقرير، فإنه «في أغسطس / آب الماضي، كشف «بازفيد نيوز» عن مئات المجمعات في شينجيانغ (تركستان الشرقية) التي تحمل بصمات السجون أو معسكرات الاعتقال، والتي تم بناء العديد منها خلال السنوات الثلاث الماضية في تصعيد سريع لحملة الصين ضد الأقليات المسلمة بما في ذلك الأويغور والكازاخستانيون وغيرهم».

وذكر الموقع استنادا لباحثين ومقابلات مع محتجزين سابقين أن ما لا يقل عن 135 من تلك المجمعات تحتوي أيضا على مصانع تفرض فيها بكن العمل القسري على المحتجزين ومعظمهم من النساء.

ولفت التقرير إلى أن المصانع تتزايد بطريقة تعكس التوسع السريع لحملة الاعتقال الجماعي، التي راح ضحيتها أكثر من مليون شخص منذ عام 2016.

وأجرى الموقع لقاء مع معتقلين سابقين في معسكرات الاحتجاز الصينية قالتا إنهما عملا في مصانع بنتها بكن في محيط المكان الذي كانتا محتجزتين فيه.

ونقل عن إحداهما وتُدعى غولزيرا أولهان قولها إنها كانت تسافر مع سيدات أخريات عبر الحافلة إلى مصنع لحياكة القفازات دون أن يحصلن على أجر لقاء عملهن.



وتسيطر الصين على إقليم تركستان الشرقية منذ عام 1949، وهو موطن أقلية الأويغور التركية المسلمة، وتطلق عليه اسم «شينجيانغ»، أي «الحدود الجديدة».

وتشير إحصاءات رسمية إلى وجود 30 مليون مسلم في البلاد، 23 مليوناً منهم من الأويغور، فيما تؤكد تقارير غير رسمية أن أعداد المسلمين تناهز 100 مليون.

وفي مارس/ آذار الماضي، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية، تقريرها السنوي لحقوق الإنسان لعام 2019، أشارت فيه إلى أن الصين تحتجز المسلمين بمراكز اعتقال، لمحو هويتهم الدينية والعرقية

غير أن الصين عادة ما تقول إن المراكز التي يصفها المجتمع الدولي بـ«معسكرات اعتقال»، إنما هي «مراكز تدريب مهني» وترمي إلى «تطهير عقول المحتجزين فيها من الأفكار المتطرفة».





ولا تتضمن المستندات التي وجدها مشروع الشفافية التقنية تفاصيل ظروف العمل المحددة في منشآت **Lens Technology**، التي يعمل بها نحو 100000 عامل.

وتتمتع **Lens Technology** بتاريخ طويل في توريد العدسات والمكونات الزجاجية ذات الصلة لشركة آبل لاستخدامها في أجهزة آيفون، وتزود الشركة أيضًا العدسات للشركات التقنية الأخرى، مثل: تيسلا وأمازون.

وتنضم الشركة إلى العديد من شركاء التوريد الآخرين لشركة آبل الذين قيل: إنهم استفادوا من العمالة القسرية في الصين.

وفي وقت سابق من عام 2020، ورد أن شركة آبل تخلت عن المورد **O-Film** بعد اتهامه بانتهاكات حقوق الإنسان.

وتقول آبل: إنها تجري مراجعات مستمرة لسلسلة التوريد، ولم تكتشف هذه التحقيقات أي دليل على انتهاكات حقوق الإنسان.

وقيل: إن آبل هي واحدة من العديد من الشركات التي تمارس الضغط ضد مشروع قانون من شأنه أن يمنع الشركات الأمريكية من استيراد السلع المصنوعة من خلال العمالة الصينية القسرية.

وزعم تقرير صدر في وقت سابق من شهر ديسمبر الحالي أن شركة آبل تجاهلت قضايا العمل في سلسلة التوريد الخاصة بها.

وتعتبر الصين برنامج نقل العمال بمثابة إجراء لتخفيف حدة الفقر، إلا أن العمال الأويغور قد أخبروا مجموعات الناشطين أنه قد تم إعطاؤهم الخيار بين الحصول على وظيفة في منشأة بعيدة أو إرسالهم إلى مراكز الاحتجاز.

انضمت شركة **Lens Technology** إلى القائمة المتزايدة من الشركات الموردة لشركة آبل التي تم اتهامها باستخدام العمالة القسرية في منشآتها التصنيعية، مما أضاف تدقيقًا جديدًا إلى سجل حقوق الإنسان لشركة آبل في الصين.

ووفقًا للوثائق التي كشف عنها مشروع الشفافية التقنية، تم إرسال آلاف العمال الأويغور من منطقة شينجيانغ (تركستان الشرقية) ذات الأغلبية المسلمة للعمل في شركة **Lens Technology**.

ونفى المتحدث باسم شركة آبل التقرير، مشيرًا في بيان إلى أن شركة **Lens Technology** لم تنلق أي عمليات نقل عمالة لعمال الأويغور من شينجيانغ (تركستان الشرقية)، وأضاف أن الشركة لديها سياسة عدم التسامح مع العمل القسري.

وقال المتحدث الرسمي: أي انتهاك لسياساتنا له عواقب فورية، ومن ضمنها إنهاء العمل المحتمل، وينصب تركيزنا على التأكد من معاملة الجميع بكرامة واحترام، ونواصل بذل كل ما في وسعنا لحماية العمال في سلسلة التوريد لدينا.

ومع ذلك، ألقى مشروع الشفافية التقنية بظلال من الشك على مزاعم شركة آبل بمراقبة سلسلة التوريد عن كثب، زاعمًا أنه تم العثور على أدلة علنية على العمالة القسرية عبر الإنترنت.

وأفاد مقال من إحدى وكالات الأنباء الصينية أن العمال الأويغور الذين تم إرسالهم إلى مصنع **Lens Technology** كانوا من بين الركاب الأوائل الذين سافروا على متن الرحلة المستأجرة بعد أن أغلقت الصين الطيران المدني أثناء الوباء.

ووصف مقال آخر بالتفصيل كيف أرسلت برامج نقل العمالة العمال إلى مرافق **Lens Technology** في هونان.

قضية الأويغور تفجر أزمة بين سفارتي بكين وواشنطن بالجزائر



ومنذ عام 1949، تسيطر الصين على إقليم تركستان الشرقية، وهو موطن أقلية الأويغور التركية المسلمة، وتطلق عليه اسم «شينجيانغ»، أي «الحدود الجديدة».

وفي أغسطس/آب 2018، أفادت لجنة حقوقية تابعة للأمم المتحدة بأن الصين تحتجز نحو مليون مسلم من الأويغور في معسكرات سرية بتركستان الشرقية.

غير أن الصين عادة ما تقول إن المراكز التي يصفها المجتمع الدولي بـ«معسكرات اعتقال»، إنما هي «مراكز تدريب مهني» وترمي إلى «تطهير عقول المحتجزين فيها من الأفكار المتطرفة».

وتفيد إحصاءات رسمية بوجود 30 مليون مسلم في تركستان الشرقية، منهم 23 مليوناً من الأويغور، فيما تقدر تقارير غير رسمية عدد المسلمين بقرابة 100 مليون.

وظل ملف مسلمي الأويغور منذ سنوات، مصدر توتر بين الصين وواشنطن، وقبل أشهر أقر مجلس النواب الأمريكي مشروع قرار يحظر استيراد السلع المنتجة في منطقة «شينجيانغ» (تركستان الشرقية)، على خلفية قيام بكين «بإرغام أفراد من أقلية الأويغور على العمل القسري».



احتجت سفارة بكين لدى الجزائر على منشور لنظيرتها الأمريكية حول قضية الأويغور اعتبرته «مسيئاً» و«تدخل في شؤون الصين الداخلية».

والأحد، نشرت سفارة واشنطن بالجزائر، عبر «فيسبوك»، رابطاً لتقرير صحفي حول اثنين من أصحاب المطاعم بالولايات المتحدة، يعملان إلى جانب تقديم الوجبات على «توعية الزبائن حول الاضطهاد المستمر الذي يمارسه الحزب الشيوعي الصيني منذ عقود ضد الأويغور في مقاطعة شينجيانغ بالصين».

التقرير نشره موقع «شير أمريكا» التابع للخارجية الأمريكية؛ والذي يعمل - كما يقول عن نفسه - على «توصيل رسالة السياسة الخارجية الأمريكية إلى سائر أنحاء العالم؛ عبر نشر قصص وصور تثير النقاش والحوار حول مواضيع مهمة مثل الحرية الدينية وسيادة القانون والازدهار الاقتصادي والكرامة الإنسانية والسيادة».

ومساء الإثنين، ردت سفارة الصين بالجزائر بتدوينة أخرى تحتج على خطوة البعثة الدبلوماسية الأمريكية بالقول إن ذلك محاولة «لتشويه سمعة الصين وتدخل في الشؤون الداخلية الصينية».

وحسب التدوينة، التي نشرتها سفارة بكين عبر صفحتها على «فيسبوك»، «كان ينبغي أن تركز السفارة الأمريكية على تعزيز التعاون مع الدولة التي تعمل فيها (الجزائر)، لكنها دائماً ما تفكر في كيفية تشويه سمعة الدول الأخرى، والتدخل في شؤونها الداخلية، إنه أمر محير».

ولفتت إلى أنه «وفقاً لبيانات الاستطلاع التي أصدرها مركز بيو للأبحاث الأمريكي، هناك 75 بالمائة من المسلمين الأمريكيين يعتقدون بوجود تمييز عنصري خطير ضدهم في المجتمع الأمريكي».

قالت باحثة أوغورية، إن تركيا المكان الوحيد في العالم الذي يمارس فيه مسلمو الأويغور تقاليدهم، ويمتلكون حق حماية هويتهم الثقافية بحرية تامة.

جاء ذلك في محاضرة ألقته ديلناز سايدينوفا، طالبة الدكتوراه في قسم العلاقات العامة بجامعة "حاجي بيرم ولي" بالعاصمة أنقرة، خلال ندوة بعنوان "الإسلاموفوبيا في الصين"، الجمعة.

وذكرت أن الأويغور بدأوا الهجرة إلى قرغيزستان وتركيا في فترات متعددة من القرن العشرين، لافتة إلى وجود نحو 50 ألفا منهم في تركيا. وأضافت موضحة أن "أبناء أقلية الأويغور يمتلكون حق حماية هويتهم، وتحديد مستقبلهم في تركيا فقط، حيث يتمتعون فيها بحرية اللغة والدين والثقافة والتقاليد، بدرجة أكبر من قرغيزستان، وتركستان الشرقية".

ولفتت إلى أن الأويغور في تركيا وقرغيزستان يتحدثون بلغتهم، ويؤدون عباداتهم بحرية أكبر مما هي عليه في الصين، كما يمكنهم التوجه إلى أداء الحج أو العمرة منهما.

وسردت سايدينوفا خلال الندوة، جزءا من معاناة أتراك الأويغور في تركستان الشرقية.

وأضافت أن الصين تحظر على الأويغور المشاركة في فعاليات دينية، ودورات القرآن الكريم، وتمارس ضغوطا كبيرة عليهم لعدم استخدام اللغة الأويغورية.

وأردفت أنه يحظر ارتداء الحجاب وإطالة اللحي في بعض المؤسسات الصينية، فضلا عن منع طلاب المدارس من الصيام في شهر رمضان.

الباحثة ديلناز سايدينوفا:

الصين تحظر على أتراك الأويغور المشاركة في فعاليات دينية

يحظر ارتداء الحجاب وإطالة اللحي في بعض المؤسسات الصينية، فضلا عن منع طلاب المدارس من الصيام في شهر رمضان.

وأشارت سايدينوفا إلى تدمير الصين أعدادا هائلة من المساجد، وافتتاح مخيمات لاعتقال الأويغور، منذ عام 2016.

وتسيطر الصين على إقليم تركستان الشرقية منذ عام 1949، وهو موطن أقلية الأويغور التركية المسلمة، وتطلق عليه اسم "شينجيانغ"، أي "الحدود الجديدة".

وتشير إحصاءات رسمية إلى وجود 30 مليون مسلم في البلاد، 23 مليوناً منهم من الأويغور، فيما تؤكد تقارير غير رسمية أن أعداد المسلمين تناهز 100 مليون.



وكانت هذه المفاوضات بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 بهدف التوصل إلى اتفاق لحماية متبادلة للاستثمارات الأوروبية في الصين واستثمارات الدولة الآسيوية العملاقة في الاتحاد الأوروبي بشكل متبادل.

«مصدر قلق كبير» -

غداة هذا التقدم، دعا الاتحاد الأوروبي الصين إلى الإفراج عن تشانغ شان ومدافعين عن حقوق الإنسان وشخصيات مسجونة في الصين لنشرها معلومات عن «المصلحة العامة»، وكذلك 12 ناشطا من هونغ كونغ اعتقلوا اثناء محاولتهم الهرب بحرا من المستعمرة البريطانية السابقة.

وقال ناطق باسم وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل في بيان إن «استمرار القيود المفروضة على حرية التعبير وعلى الوصول إلى المعلومات، والترهيب والرقابة على الصحفيين (...) يشكل مصدر قلق بالغ»، مشيرا إلى «الاعتقالات والمحاكمات والعقوبات بحق المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والمنتقنين» في الصين.

وتشانغ من شنغهاي أصلا وتوجهت إلى ووهان التي كان ينتشر فيها فيروس كورونا المستجد في شباط/فبراير. وقد نشرت تقارير مصورة على شبكات التواصل الاجتماعي تتعلق خصوصا بالفوضى في المستشفيات. وحكم القضاء الصيني الإثنين على تشانغ التي أوقفت

طالب الاتحاد الأوروبي، الثلاثاء، الصين بالإفراج الفوري عن المواطنة الصحافية تشانغ شان وناشطين من هونغ كونغ وعدد من الصحفيين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان المسجونين، وذلك غداة قرار يمهّد لاتفاق لتبادل حماية الاستثمارات مع بكين بعد تقدم في المفاوضات.

وكانت الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مهدت الإثنين لاتفاق حماية متبادلة للاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين، بعد «تقدم» في المفاوضات بشأن التزامات بكين مكافحة العمل القسري، حسبما ذكرت مصادر دبلوماسية.

وقال أحد هذه المصادر إنه بعدما أبلغت المفوضية الأوروبية «بالتطورات الإيجابية الأخيرة في المفاوضات مع الصين بما في ذلك ظروف العمل»، رحب ممثلو الدول الأعضاء في الاتحاد في اجتماع في بروكسل «بهذا التقدم بشكل واسع».

وأضاف أن ألمانيا التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر «أشارت في نهاية الاجتماع إلى أنه لم يلوح أي ممثل بالبطاقة الحمراء لوقف (العملية) ونتيجة لذلك فتح الطريق أمام ضوء أخضر سياسي».

ودعا دبلوماسي آخر مع ذلك إلى التزام «الحذر» بانتظار موافقة الصين، موضحا أن إعلانا رسميا يمكن أن يصدر عن المفوضية بكين «بحلول نهاية الأسبوع».

المحادثات. وذكر رئيس غرفة التجارة الأوروبية في الصين يورغ فوتكي أنه كان لدى هاتين الدولتين «اعتراضات».

من جهتها، أكدت باريس في 23 كانون الأول/ديسمبر أنها لا تستطيع دعم الاتفاق ما لم يتعهد النظام الشيوعي المصادقة على اتفاقات منظمة العمل الدولية التي تحظر خصوصا العمل القسري.

ويتهم خبراء ومنظمات حقوقية الصين باحتجاز مليون فرد على الأقل من أقلية الأويغور المسلمة في شينجيانغ (تركستان الشرقية) في «معسكرات لإعادة التأهيل»، ويخضع الكثير منهم للعمل القسري.

وذكرت دراسة أميركية حديثة أنه تجنيد 570 ألفا على الأقل من الأويغور في برنامج قسري لجمع القطن.

ومع ذلك، أبلغت المفوضية الأوروبية التي تتولى التفاوض الدول الأعضاء الإثنيين بأنها «حصلت من الصين على اللغة التي طلبها الأوروبيون بشأن امتثالها لاتفاقي منظمة العمل الدولية بشأن العمل القسري»، بحسب مصدر دبلوماسي ثان.

ولم يعرف ما إذا كان تعهد الصين يعني مصادقتها على الاتفاقيين فعليا في وقت قريب أو تعهد بتسريع جهودها للقيام بذلك.

وتنظر إدارة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن إلى هذا التقارب بين الصين والاتحاد الأوروبي بقلق.

وتشدد بولندا على أهمية هذه النقطة. وعبر السفير البولندي أندريه سادوس عن أسفه «للتسريع المفاجئ وغير المبرر» في البرنامج الزمني «حول موضوع بالغ الأهمية» يجب أن «يأخذ في الاعتبار العلاقة مع الولايات المتحدة». لكنه لم يعرب عن أي معارضة للاتفاق.

في أيار/مايو، بالسجن أربع سنوات بعد إدانتها «بإثارة اضطرابات».

وأكد الناطق الأوروبي «بحسب مصادر موثوقة، تعرضت تشانغ للتعذيب وسوء المعاملة أثناء احتجاجها، وتدهورت صحتها بشكل خطير، ومن الضروري تلقيها المساعدة الطبية المناسبة».

ودعا الاتحاد الأوروبي إلى الإفراج الفوري أيضا عن المحامي يو ونشغ الذي تم تأكيد الحكم عليه بالسجن أربع سنوات في منتصف كانون الأول/ديسمبر، بعد استئناف حكم سابق.

كما طالب بالإفراج عن المحامين لي يوهان وغاو تشيشنغ والمدونين المعارضين هوانغ تشي ويو غان، والمدافع عن حقوق الإنسان غي غويبينغ (الذي اعتقل في عام 2016 خلال اجتماع مجموعة العشرين في الصين) والكاتب والناشط كين يونغمين والناشط اللغوي التيبتي تاشي وانغتشوك والمدافع عن حقوق الإنسان ليو فييو والمفكر الأويغوري إلهام توهتي.

حُكم على توهتي بالسجن مدى الحياة في الصين بتهمة «الانفصالية»، وحاز عام 2019 على جائزة ساخاروف لحقوق الإنسان التي يمنحها البرلمان الأوروبي.

— «تسريع مفاجئ وغير مبرر» —

يفترض أن يشمل الاتفاق الأوروبي الصيني احترام الملكية الفكرية للشركات الأوروبية وحظر عمليات النقل القسري للتكنولوجيا وفرض قواعد شفافية على الإعانات المدفوعة للشركات العامة الصينية.

وذكرت وكالة الصين الجديدة الرسمية أن رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ اتصل بنظيره الهولندي والإسباني الأسبوعي الماضي لمناقشة

